

رد الوزير الأول على تساؤلات أعضاء مجلس الأمة
بمناسبة تقديم بيان السياسة العامة للحكومة 2023

19 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

- السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛
- أسرة الإعلام، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إنه لمن دواعي سروري أن أقوم أمام مجلسكم الموقر من أجل الرد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

وقبل البدء في ذلك أستسمحكم بأن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل المحترم، وهو من أحد رجالات الدولة الذين لبوا نداء الثورة المجيدة لتنعم بلادنا اليوم بالحرية والاستقلال، وما حملته ولا زالت كذلك، من دروس وآمال تغذي كفاح الأحرار والشعوب التي لا زالت تحت ظلم الاستعمار.

وكذلك الشكر موصول للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الحرص والرقي الذين أبديتموهما خلال مناقشة مضامين بيان السياسة العامة للحكومة، وما اقترحتموه من إجراءات وتدابير بناءة صبت في مجملها في خدمة المواطن والتنمية الوطنية، إلا دليل على تناسق العمل الحكومي مع تطلعاتكم وتطلعات مواطنينا عبر كامل ربوع الوطن، وهو ما نسعى إليه جميعا كحكومة وبرلمان بغرفتيه، ضمن برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أصبح اليوم واقع معاش، مثلما ما تصدقه الإنجازات الميدانية والمؤشرات الإيجابية في كل المجالات، بالرغم من الظروف الدولية التي نعيشها بدء من أزمة كورونا في أواخر 2020 .

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

لقد تابعت ببإلغ الاهتمام جميع الانشغالات التي رفعتموها، وما سرّني أكثر هو ما أبديتموه من إطلاع موضوعي وإدراك عميق لمضامين بيان السياسة العامة للحكومة وكذا من تحليل راقى لمختلف الأعمال المنجزة ومدى تطابقها وأهداف مخطط عمل الحكومة، وهو ما ميّز معظم التداخلات.

لذلك أستمحكم أن أتطرق بإجمال لمختلف الانشغالات، على أن يتم إحصاؤها بالتدقيق من قبل فريق خاص نصّبته على مستوى ديوان الوزارة الأولى، لمتابعة ذلك، وموافاتي بتقرير مفصل عنها حتى يتسنى للحكومة الأخذ بما ورد فيها من اقتراحات، وتصويب ما اتفقنا عليه جميعا على أنه يستحق التصويب في كل المجالات والقطاعات.

ولقد انصبت أغلب انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول موضوع القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

ففي هذا المجال، وفي إطار مساعي دعم القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، اعتمدت الحكومة على جملة من الإجراءات والآليات الاقتصادية تتجلى من خلال تطور مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة الذي سيرتفع من 2.714 مليار دج في سنة 2023 إلى 2.895 مليار دج في سنة 2024، ما يعادل 19,17% من ميزانية الدولة لسنة 2024، منها مبلغ 582 مليار دج موجه لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر، ومبلغ 163 مليار دج، بعنوان الربط بالكهرباء والغاز والمياه، ناهيك عن دعم السكن الذي يقدر بـ 313 مليار دج.

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات من أجل التحكم في استقرار الأسعار، حيث أنه وفي إطار مكافحة الممارسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى الارتفاع الكبير لأسعار بعض المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، لاسيما البقول الجافة، فقد اعتمدت الحكومة على تحديد هوامش الربح القصوى في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة لهذه المواد وستدخل هذه الآلية في الأيام المقبلة.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، تم اعتماد تدابير خاصة، لاسيما، لإعادة بعث شعبة البقول الجافة قصد تلبية كامل احتياجات السوق الوطنية عبر مقاربة جديدة تتضمن توسيع المساحات المخصصة لإنتاج البقول الجافة إلى 150.000 هكتار وكذا توجيه 34 مزرعة نموذجية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، بمساحة إجمالية تقدر بـ 37.700 هكتار، لإنتاج البقول الجافة بشكل حصري.

كما سيتم تكوين مخزون أمّني بما يوافق 12 شهرا من الاستهلاك الوطني من البقول الجافة. وفي نفس السياق، يجدر التنويه بما قامت به الحكومة من أجل تطوير النسيج التجاري وإعطاء دفع جديد للممارسات التجارية الرسمية، لاسيما من خلال إنشاء أسواق جملة جهوية، ووضع مقاربة تشاركية من أجل استيعاب التجار الناشطين في الفضاءات الموازية ودمجهم في الأسواق غير المستغلة، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التنظيمية والميدانية الرامية إلى إعادة تنظيم شبكة التوزيع الوطنية والتحكم في شبكة توزيع المواد واسعة الاستهلاك، والتي تشمل 12 منتج نذكر منها على الخصوص الزيت، السكر، السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، مركز الطماطم، البقول الجافة، حليب الأطفال، المياه المعدنية والمشروبات والحليب المدعم.

أما فيما يخص تربية المواشي فإن هذه الشعبة تواجه تحديات عديدة، بداية من التقلبات الاقتصادية وصولاً إلى الضغوطات البيئية والتي تتمثل خصوصا في الجفاف الذي عرفته بلادنا لسنوات متتالية والتي أدت إلى تدهور المراعي ونقص كبير في الأعلاف الذي كان له أثر كبير في نقص عدد القطيع

وهذا ما أكدته نتائج الاحصاء لسنة 2022-2023، الذي خلص إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى 21,7 مليون رأس، منها 17,3 مليون رأس غنم وما لا يتعدى 1,16 مليون رأس أبقار، منها 525.000 أبقار حلوب. فيما بلغ عدد رؤوس الإبل ما يزيد عن 317.000 رأس. إن تناقص عدد رؤوس الماشية أثر سلبا على وفرة اللحوم الحمراء في السوق الوطنية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

ومن أجل ضمان استقرار شعبة اللحوم الحمراء وتميبتها، اتخذت الحكومة اجراءات لفتح استيراد لحوم الأبقار والأغنام مع خفض الحقوق الجمركية من 30 % إلى 5% . أما بخصوص شعبة اللحوم البيضاء، فقد اتخذت الحكومة بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية إجراءات لضمان وفرة المنتج عبر فتح ظرفي لاستيراد كمية محدودة من اللحوم البيضاء وبيض التفقيس.

واسمحوا لي أن أركز على نشاط تربية الإبل والذي شكل انشغال العديد من السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، حيث تعتبر تربية الإبل من أهم الأنشطة الرعوية التي يُرتكز عليها اقتصاديا في العديد من ولايات الجنوب، التي يمكن أن تلبي حاجيات المستهلك وكذا متطلبات الصناعة التقليدية. ولهذا الغرض خصصت الحكومة عدة برامج تنمية من أجل النهوض بهذه الشعبة من خلال توفير الأغذية ومخطط لاستصلاح المراعي وتوفير الماء الشروب في المناطق الجنوبية. كما تبلغ كمية اللحوم الحمراء المنتجة من الإبل 137.816 قنطار والتي تمثل حوالي 3 % من الإنتاج الوطني أما بالنسبة لكمية حليب الإبل المنتجة فهي تقدر بـ 43 مليون لتر والتي تمثل حوالي 2 % من الإنتاج الوطني.

فيما يخص تغذية الإبل، تستفيد هذه الشعبة من برنامج دعم التغذية "بالنخالة" المخصصة لتغذية الحيوانات والشعير المدعم، حيث تم فتح نقاط بيع مادة الشعير المدعم في عدة ولايات واتخاذ تدابير هامة متمثلة في بيع مادة الشعير المدعم لكل قطيع الإبل بحصة 2 كغ للرأس في اليوم بسعر 2.500 دج للقنطار.

كما تم إعداد برنامج خاص لتهيئة الآبار القديمة على مستوى مراعي الإبل في المناطق الصحراوية واستحداث آبار جديدة مع تهيئتها بوسائل سحب المياه باستعمال الطاقة الشمسية، حيث طبق هذا البرنامج في عدة ولايات جنوبية، كتندوف وتمنراست وأدرار والذي سيعمم في باقي ولايات الجنوب . السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

أما فيما يتعلق بالمضاربة غير المشروعة، فقد أسفرت عمليات الرقابة المنجزة خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2023، عن تسجيل 149.705 تدخل، مكن مصالح الرقابة من حجز حوالي 900 طن من الاستهلاك الواسع.

وعلى صعيد آخر، اتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات للتحكم في التضخم المستورد الذي يعد من بين الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، تمثلت في المقام الأول، في استخدام الأداة الأكثر مواءمة في مثل هذه الحالات، وهي سعر الصرف الإسمي، حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة 8,1 % على أساس سنوي في جويلية 2023 بشكل كبير في التخفيف من التضخم المستورد.

كذلك ارتفاع في قيمة الدينار تم تحقيقه بفضل الأداء الجيد للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر، وبشكل خاص الرصيد الإيجابي المستمر الذي شهده ميزان المدفوعات.

ومن بين الإجراءات التي تندرج أيضا في إطار الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وجب التذكير بمسألة تثمين الأجور والرواتب للموظفين بالإضافة إلى معاشات المتقاعدين، حيث تم رفع الأجور في قطاع الوظيفة العمومية لفائدة أكثر من 2,8 مليون موظف، على مدى سنتين، بأثر مالي قدره 341 مليار دج لسنة 2023 و578 مليار دج ابتداء من سنة 2024، كما تم اتخاذ تدابير عديدة خاصة من أجل تخفيف العبء الضريبي، وذلك من خلال مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل فئات الأجراء، بأثر مالي قدره 174 مليار دج، بالإضافة إلى إعفاء من يقل دخلهم عن 30.000 دج في الشهر من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

بالإضافة إلى زيادات استثنائية تم إقرارها سنة 2023، تمثلت في تحديد الحد الأدنى لمنح التقاعد بـ 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون والحد الأدنى لمعاشات التقاعد بـ 100% من الأجر الوطني الأدنى المضمون، وكذا تثمين المعاشات والمنح التي تساوي أو تزيد عن 20.000 دج، ونقل عن 50.000 دج، مع ضمان ألا تقل الزيادة الممنوحة عن 2.000 دج لصالح كافة الفئات المعنية بهذا التثمين.

وفي نفس الإطار، تم تقديم إعانة قدرها 10.000 دج، لفائدة العائلات المعوزة خلال شهر رمضان، وكذا رفع المنحة المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 12.000 دج/شهريا، ومبلغ المنحة الجزافية للتضامن إلى 7.000 دج/شهريا.

وقد تم أيضا تخصيص اعتمادات مالية في سنة 2023 بمبلغ 423,9 مليار دج، للتكفل بمنحة البطالة وتغطية الزيادة في قيمة المنحة من 13.000 دج إلى 15.000 دج شهريا.

وبعنوان إرساء سياسة ضريبية ملائمة، يجدر التنويه أن الحكومة عكفت خلال السنتين الأخيرتين على إدراج العديد من الأحكام الجبائية وغير الجبائية ضمن قوانين المالية، تهدف في مجملها إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطن، سواء من خلال تفادي الزيادات في الضرائب التي قد يكون لها تأثير على الزيادة في الأسعار، بل على العكس من ذلك، قامت بإدراج تحفيزات ضريبية تهدف إلى استقرار الأسعار وإلى دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، ومن بين هذه الإجراءات نذكر على وجه الخصوص ما يلي :

- مراجعة ألساط الجدول السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي، مع زيادة الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة إلى 20.000 دج، بدلاً من 10.000 دج.

- منح تخفيض ضريبي بنسبة 50 % بعنوان الضريبة على فوائض القيمة، عند بيع المساكن الجماعية المكونة للعقار الوحيد والمسكن الرئيسي؛

- إعفاء الزيت الغذائي والسكر، من الرسم على القيمة المضافة، وكذا إعفاء بذور الصوجا الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي والسكر الخام، من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد؛

- إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من الأول جانفي 2022، من الرسم على القيمة المضافة؛
- إلزام الفلاحين منتجي الحبوب، المستفيدين من دعم الدولة، ببيع جميع إنتاجهم من القمح والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب؛
- دعم أسعار المنتجات الحيوانية، عن طريق إعفاء أغذية المواشي والدواجن والمدخلات الموجهة لإنتاجها، من الرسم على القيمة المضافة؛
- تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 19% إلى 9% على المنتجات المحلية من تربية المائيات؛
- إلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على معدات الحاسوب المدرجة ضمن التعريفات الجمركية؛
- إعفاء تذاكر النقل الجوي للمسافرين من وبتجاه مناطق الجنوب الكبير، من الرسم على القيمة المضافة؛
- السماح بجمركة السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث (3) سنوات، مع تطبيق تخفيض على الحقوق والرسوم يتراوح بين 20% و 80%.
- تخفيض الحقوق الجمركية من 30% إلى 5% على عمليات استيراد اللحوم الحمراء الطازجة ابتداء من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2024.
- تطبيق المعدل المخفض المقدر بـ 9%، على تذاكر الدخول لقاعات الاستعراض السينماتوغرافية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

إن عملية التحول الرقمي الذي تصبو إليه الجزائر والذي انطلقت في تجسيده مختلف القطاعات عبر مخططاتها التوجيهية قصد تحقيق الحكومة الالكترونية، قد تعززت بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة حيث كلفت هذه الأخيرة بتصميم الإستراتيجية الوطنية للرقمنة ومتابعة تنفيذها .

كما يجدر التنويه أنه من أجل ضمان تجانس أكبر في مسعى رقمنة القطاعات وفق نهج توافقي، فقد تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بالمرجع الوطني لتوافقية الأنظمة المعلوماتية، كما تم إنشاء منظومة وطنية لضمان أمنها.

ومن أجل مرافقة مسعى التحول الرقمي، كان من الضروري توفير الظروف الأساسية للإدارات والهيئات والمؤسسات المُقدِّمة للخدمات عبر الخط، من أجل توطين محتوياتها وقواعد بياناتها محليا، لاسيما من خلال إنشاء مراكز بيانات جديدة.

وفي نفس الإطار، يعتبر تعميم ولوج مواطنينا إلى الأنترنت شرطا لازما لاستفادتهم من الخدمات عن بعد، حيث تحصي بلادنا اليوم أكثر من 5,3 مليون أسرة موصولة بالأنترنت الثابت، و45 مليون مشترك في الأنترنت النقال، مما يتيح لأكثر من 75% من مواطنينا الولوج المستمر إلى الأنترنت.

أما بخصوص بعث الإستثمار، وبعد استكمال اصدار جميع النصوص التطبيقية لقانون الإستثمار الجديد، و تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، بدأت تظهر بوادر نجاح المقاربة الجديدة للإستثمار، من خلال ما تعرفه الجزائر من حركية في مجال استقطاب الاستثمارات، وزيادة رغبات الاستثمار الأجنبي

المباشر المعبر عنه، حيث تشير آخر النتائج على مستوى شبابيك الوكالة إلى تسجيل 3.734 مشروع استثماري منذ بداية العمل بالقانون الجديد للاستثمار في الفاتح من نوفمبر من السنة الماضية، بمبلغ مصرح به يتجاوز 1.951 مليار دينار أي ما يعادل 12 مليار دولار مع الالتزام بخلق ما يقارب 94.000 منصب شغل دائم.

أما فيما يخص وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية المتوقفة عن النشاط أو التي تعاني ضعفا في مخطط الأعباء، التي شكلت في وقت سابق فخر الصناعة الوطنية في مختلف مجالات وشعب النشاط، ثم عانت من سياسة ممنهجة لشل نشاطها من خلال الإستيراد العشوائي، الأمر الذي أدى إلى توقف نشاط العديد منها وذلك بالرغم من الإمكانات المادية والبشرية وكذا الخبرة التي اكتسبتها. في هذا الصدد، فقد تبنت الحكومة عدة قرارات لإعادة بعث المؤسسات المتوقفة عن النشاط والتي تملك مؤهلات التنافسية ستمكنها من أن تتبوأ مكانتها في السوق الوطنية ولما لا الدولية. تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن مجلس مساهمات الدولة قد اتخذ عدة قرارات لوضع حيز التنفيذ مخططات تطوير لعدد من المؤسسات المتوقفة عن النشاط في انتظار مواصلة هذه العملية التي سنخص مؤسسات أخرى.

ويرتبط إقلاع الاستثمار ارتباطاً وطيداً بتحرير العقار الاقتصادي. وكما تعلمون، إسم ملف العقار بالكثير من التعقيد نتيجة للتراكبات الكبيرة جراء سوء التسيير والفساد التي عرفها خلال العشريات الماضية مما أدى إلى إهدار ممنهج لمساحات كبيرة من هذه الثروة غير القابلة للتجديد وتحويل جزء كبير منها عن غير مقصده.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع، تعمل الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية، بعد تشخيص دقيق، على المعالجة العميقة لموضوع العقار، وفق رؤية واضحة المعالم والأهداف، في سبيل إضفاء انسجام أكبر على منظومة الإستثمار، حيث أفضت إلى إعداد مشروع القانون المحدد لشروط منح العقار التابع للأموال الخاصة للدولة والموجه لإتجاز مشاريع استثمارية، الذي يهدف إلى تمكين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من التحكم في مسار الاستثمار بداية من منح العقار إلى دخول المشاريع حيز الاستغلال.

وتهدف هذه المقاربة إلى تحرير كلي لفاعل الاستثمار من التعقيدات الإدارية ورقمنة كل الإجراءات المتعلقة بمنحه، تكريساً لمبدأ المساواة في المعالجة وتعزيز فرص الولوج إلى العقار لاسيما من خلال إلزامية نشر العرض العقاري وكذا إدراج حصرية معالجة طلبات العقار عبر المنصة الرقمية للمستثمر. السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

يكتسي موضوع التحكم في الواردات أهمية بالغة في المقاربة التي تنتهجها الحكومة في إطار ترشيد الإستهلاك والمحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي والامن المالي للدولة الجزائرية، حيث تعمل على إعادة تنظيم هذا القطاع الحيوي وتطهيره من التجاوزات الخطيرة التي كانت تستهدف تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وإغراق السوق الوطنية بمنتجات لا حاجة منها وبفواتير مبالغ فيها وبتواطؤ من بعض الموردين في الخارج، وهو ما تم الوقوف عليه بمرارة، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بقطاع الاستيراد من أجل البيع على الحالة نهاية سنة 2021، وتم وضع

استراتيجية جديدة لتنظيم هذا القطاع الحساس، تأخذ في الحسبان حماية صناعتنا الناشئة ومنتوجنا المحلي، والذي يعتبر أولوية الأولويات.

وتشير إحصائيات التجارة الخارجية للأشهر التسعة (9) الأولى من هذه السنة، إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للواردات بنسبة تقارب 10 %، أي حوالي 3 مليار دولار، بينما سجلت زيادات معتبرة لواردات المدخلات من السلع الموجهة لقطاعات النشاط كسلع التجهيزات الزراعية (32,18 %) والصناعية (37,12 %)، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير الغذائية (25,98 %)، وذلك تماشياً مع نسبة النمو المعتبرة التي تشهدها هذه القطاعات المنتجة، في إطار التحفيز التي أقرتها الدولة في مجال الاستثمار وخلق الثروة، وهو ما يدل على أنّ الدولة لم تكبح الاستيراد، بل أطرته بشكل يخدم المواطن والإقتصاد الوطني.

ومن جانب آخر، وبهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، تمّ تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط إجراءات التصدير ومرافقة المصدرين ومعالجة شكاويهم.

ولقد تمّ التكفل بتسوية مستحقات المصدرين العالقة للسنوات الممتدة بين 2017 و2021، عبر تخصيص اعتماد مالي قدره 5 مليار دج.

وفي إطار تدعيم الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، على غرار الزيوت النباتية التي تثقل كاهل الدولة، وبهدف تطوير الزراعات الصناعية، وتوسيع المساحات المخصصة له، خاصة في الولايات الجنوبية، وضعت الحكومة منذ الموسم الفلاحي 2020-2021 برنامجاً لتطوير هذه الزراعات حيث تمت زراعة أكثر من 11.000 هكتار من السلجم الزيتي موزعة على مختلف ولايات الوطن .

وانطلاقاً من الموسم الفلاحي 2022-2023 تمّ تعزيز الزراعات الزيتية بنوع آخر هو دوار الشمس، مع هدف زراعة على المدى المتوسط حوالي 45.000 هكتار، خاصة بالمناطق الجنوبية التي تعد ملائمة لهذا النوع من الزراعات.

و من أجل إنجاح هذا البرنامج وتحقيق الأهداف المسطرة، عملت الحكومة على مرافقته و ذلك بالتنسيق بين جميع المتدخلين الفاعلين في هذه الشعبة، وهذا بإبرام اتفاقيات لاسيما بين الممونين بالمدخلات الفلاحية والمنتجين والمحوّلين ومختلف المؤسسات العمومية ذات الصلة .

وبهدف تشجيع الفلاحين على الإقبال أكثر على هذه الشعبة، تم اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية، لاسيما مع ارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية، حيث تم رفع دعم الدولة للأسمدة من 20% إلى 50% وكذلك مراجعة الأسعار المرجعية وأيضاً دعم الإنتاج برفع العلاوات المخصصة له من 1.500 دج للقطار إلى 3.000 دج للقطار بالنسبة لكل الزراعات الزيتية بما فيها السلجم الزيتي ودوار الشمس. وعلى صعيد آخر، يجدر التنويه بأن المشاريع المهيكلّة التي أطلقتها بلادنا كمشروع الفوسفات المدمج، ومشروع غار جبيلات أو مشروع واد أميزور للزنك، فضلاً عن مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وجعل بلادنا رائداً في المنطقة في تصدير مختلف المواد الأولية، ستحدث نقلة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما من خلال خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المستحدثة، ومئات شركات المناولة التي ستنشأ وكذا المرافق الخدمية التي ستترتب عنها .

فمن المهم الإشارة إلى المجهودات غير المسبوقة التي بذلتها الحكومة خلال سنتين من أجل إطلاق مشاريع استراتيجية شملت جميع القطاعات الحساسة على غرار المشاريع المذكورة آنفا، إضافة إلى مشاريع أخرى في قطاعات الري والفلاحة والسكن.

حيث بلغت مجمل نفقات الاستثمار المسجلة في سنة 2022 مبلغ 3.913 مليار دج، كما ارتفع ذات المبلغ إلى 4.019 مليار دج بالنسبة لتقديرات سنة 2023، وتخص هذه النفقات مشاريع هيكلية، ذكرناها بالتفصيل سابقاً.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

أما بخصوص المنشآت القاعدية، فبالإضافة إلى الإجابات المفصلة المقدمة سابقاً، فإن الحكومة تعكف حالياً على إعداد مخطط وطني خاص، لاسيما في البلديات النائية والولايات المستحدثة مؤخراً، للتكفل بوضعية الطرقات والتهيئة العمرانية، تنفيذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية التي أسداها خلال مجلس الوزراء المنعقد مطلع الشهر الجاري.

ونظراً لأهميته كمشروع استراتيجي مهيكلي، اسمحوا لي أن أعود إلى المشروع العملاق المتعلق بإنجاز منفذ الطريق السيار جن جن - العلما لما يشكله من أهمية كبرى في الرفع من قدرات استغلال ميناء جن جن وفك العزلة عن جميع مناطق شرق البلاد، فقد تم تنصيب ورشات الأشغال على مستوى مقاطع ولايات جيجل وميلة وسطيف، والأشغال جارية بوتيرة مقبولة عموماً، على أن يتم رفعها في القريب العاجل بعد تدخل الحكومة وإزالة كل التحفظات والقيود الإجرائية لاسيما ما تعلق بالبنود التعاقدية الجديدة، وهو ما أدى إلى بعث المشروع من جديد حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال حالياً 47%.

أما فيما يخص الجسر العملاق داخل المشروع فإن الدراسات التنفيذية قد انتهت وستتم مواصلة الأشغال على مستواه في أقرب الآجال من طرف الشركة المكلفة بالإنجاز .

وبخصوص مرسى الحاويات على مستوى ميناء جن جن، فتتمثل الأشغال في إنجاز رصيف بطول 1.546 متر وبأعماق تتراوح ما بين 17 و19 متر وأراضي مسطحة بمساحة 55 هكتار، وتبلغ نسبة الإنجاز حالياً 95%.

ويعرف هذا المشروع حل بعض النقاط العالقة بين المؤسسة المينائية لجن جن والمؤسسة المتعاقدة، وهي حالياً قيد الدراسة بين الطرفين لإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها.

ومطابقة للإجراءات الجديدة المتخذة في متابعة ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع العمومية، فسيكلف السادة ولاية جيجل وسطيف وميلة بالسهر على الإحترام الصارم لآجال الإنجاز وكذا نوعية الإنجاز وإيفادنا بتقارير دورية حول كل المعوقات التي قد تسبب تأخراً.

من جهة أخرى، وعملاً بالتوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية للاستغلال الأمثل للمرافق والهياكل الاقتصادية، فإن الحكومة تعمل، لاسيما، على إزالة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية. وفي هذا المجال، أذكركم بالبرنامج الوطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد وميناءين للنزهة والميناء التجاري للغزوات .

كما صادقت الحكومة على إطلاق دراسات ضمن البرنامج المخطط له لجرف أربعة موانئ (بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد قوراية بتييازة وميناء الصيد والنزهة بكاب جنات ببومرداس) .

فالغاية هي الوصول إلى مضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة الموجودة على مستوى هذه الموانئ إلى 15 أو 16 متر وهذا للاستغلال الأمثل لهذه المرافق الاقتصادية والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير . كما تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، وتعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

أما بالنسبة لطلب توسعة ميناء الصيد البحري بعنابة، ونظرا لأهمية المشروع وحجم الأشغال المبرمجة وتكاليف إنجازها فقد تمت هيكلة إنجاز هذا المشروع على ثلاثة مراحل كالتالي :

المرحلة الأولى تتمثل في إنجاز الرصيف الفوسفاتي وستنطلق الأشغال به في أقرب الآجال بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية.

المرحلة الثانية تخص إنجاز نهائي الحاويات ورصيف الحديد والصلب.

المرحلة الثالثة تتعلق بإنجاز ميناء للصيد البحري، وتبقى مرهونة بالانتهاء من إنجاز المرحلتين الأولى والثانية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

بالنسبة لقطاع السكن الذي حظي بدوره بعدة تساؤلات من طرف الاخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة الموقر، أود تقديم التوضيحات الآتية :

ففيما تعلق برفع حصص السكنات لفائدة بعض الولايات، تجدر الإشارة الى أن تبليغ البرامج الإضافية للولايات يتم بمراعاة بعض المعايير، لعل أهمها الإحتياجات المعبر عنها من طرف السادة الولاية، مدى توفر العقار الموجه للسكن، ومدى التقدم المحرز في تنفيذ البرامج السكنية المبلغة للولاية المعنية.

وبخصوص السكن الريفي، فقد تم رصد 400.000 إعانة برسم الخماسي الجاري، بُلغ منها إلى الولايات لحد الآن 260.000 وحدة .

وفي نفس السياق، وبشأن صيغة السكن الريفي المجمع، فقد تم تحديد مجال تطبيق هذه الصيغة بصفة حصرية في ولايات الجنوب وفي البلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا .

أما بخصوص مراجعة شروط الاستفادة من صيغة السكنات الاجتماعية، فإن مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08-142، هي قيد الدراسة، لا سيما من أجل تشديد إجراءات المنح ومحاربة الغش وتعزيز الشفافية، وذلك بإدراج الرقمنة في طلبات السكن العمومي الإيجاري من أجل القضاء على التجاوزات والتلاعبات التي سجلتها بعض بلديات الوطن.

وعلى صعيد آخر، باشرت الحكومة في عملية القضاء نهائيا على البيوت القصديرية التي تم إحصاؤها منذ سنة 2007، وذلك في إطار برنامج امتصاص السكن الهش، حيث تم تسليم لهذا الغرض أزيد من 10 آلاف وحدة سكنية عمومية.

وفيما يخص الحصول على رخصة البناء، فقد تم اعداد مشروع مرسوم، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 15-19، المحدد لكيفيات تحضير وتسليم رخص البناء، يتضمن إدراج عدة تسهيلات، على غرار رقمنة الإجراءات، وتقليص أعضاء الشبائيك الموحدة، من أجل تمكين المواطنين من الحصول على رخص البناء في الآجال المحددة.

وفيما يخص برنامج الطاقات المتجددة والذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، واحترام التزامات الجزائر بالحد من الغازات الدفيئة، فقد تم كما تعلمون إدراج التحول الطاقوي كهدف ذي أولوية لبلادنا، لا سيما من خلال تطوير برنامج طموح للطاقات المتجددة بقدرة إنتاج تساوي **15.000** ميغاوات طاقة كهروضوئية في آفاق **2035**.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج على عدة مراحل، أهمها مشروع **2.000** ميغاواط، حيث يتمثل في إنشاء **15** محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرات توليد تتراوح بين **80** و **220** ميغاوات، موزعة على **12** ولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع تهدف، لاسيما، إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الأداة الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، بنسبة إدماج يقدر بـ **35%** وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قطاع الطاقة يرافق جميع البرامج التنموية الوطنية والمحلية، وقد بادر ومن خلال جميع مؤسسات القطاع لتنفيذ برنامج الدولة، وذلك بهدف بعث ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنمية شاملة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، تعمل الحكومة على إنشاء قاعدة بيانات لتحديد وترتيب أولويات احتياجات المستثمرات الفلاحية من حيث الربط بالطاقة الكهربائية على المستوى الوطني وقد شملت هذه العملية أزيد من **106.000** مستثمرة فلاحية عبر التراب الوطني. حيث استفادة ولاية أدرار من عملية ربط **1.981** مستثمرة بالكهرباء وجاري العمل على ربط **1.293** مستثمرة أخرى.

وبخصوص الإنشغال المتعلق بالتكفل بالمحولات الكهربائية (**160 KVA**) لفائدة الفلاحين بولاية أدرار، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالية تخص ما يقارب **3.000** فلاح عبر التراب الوطني، ولذلك تم تطوير خدمة جديدة تتمثل في تأجير هذه المحولات للفلاحين وسيتم ضم تكاليف الإيجار إلى فاتورة إستهلاك الطاقة.

لمواجهة ندرة المياه تم وضع برنامج لتوسيع المساحات المسقية من خلال دعم تطوير السقي الفلاحي للحصول على تعبئة الموارد المائية، فبالنسبة للمساحة الإجمالية المسقية على مستوى ولاية أدرار فقد بلغت **46.000** هكتار، في حين أن المساحة المسقية المخصصة للإنتاج الحبوب فقد بلغت حوالي **20.000** هكتار.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

وبخصوص قطاع النقل، فقد عرف مجال النقل الجوي نمواً ملحوظاً، حيث تم تسجيل طلب متزايد على الخطوط الداخلية والدولية. ولذلك كان لزاماً إيجاد حلول من أجل تعزيز الخطوط الداخلية، لاسيما بوجهة جنوب البلاد، وكذا الخطوط الدولية انطلاقاً من الجزائر العاصمة، كمركز محوري، نحو المملكة المتحدة وألمانيا والنمسا ومصر والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية.

ولقد انصب هذا الضغط خصوصاً على الخطوط الجوية الجزائرية بصفتها الفاعل الأساسي في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في وضع تصور بغرض تعزيز الرحلات بطائرات تابعة لشركة طاسيلي للطيران انطلاقا من أن هذه الشركة تتوفر على مورد بشري مؤهل ويمتلك رصيدا هاما من الخبرة. وترى الحكومة أن إدماج شركة طاسيلي للطيران ضمن المنظومة الوطنية للنقل الجوي إلى جانب شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من شأنه أن يوفر العديد من الفرص لتعزيز قطاع الطيران في الجزائر. ومن جهة أخرى، أعدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية مخطط عمل إلى سنة 2025 من أجل إعادة تنظيمها وهذا من خلال إعادة هيكلة الوكالات التجارية على المستوى الدولي وإنشاء فروع الصيانة والخدمات الأرضية وإعادة توزيع الموظفين وتخفيض تكاليف الاستغلال، بالإضافة إلى تعميم استخدام الرقمنة من أجل تحسين الخدمة.

وبخصوص تخفيض تسعيرة تذاكر النقل الجوي الداخلي، تمنح الجوية الجزائرية تخفيضات كالتالي :
- تخفيض 25 % على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 12 و 25 سنة؛

- تخفيض 30 % على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين من الجنوب نحو الشمال .
كما تطبق الجوية الجزائرية أسعار ترويجية على خطوطها الدولية طول السنة تتعدى في بعض الأحيان 50 % من قيمة تذكرة الطائرة. وتطبق هذه الأسعار بهدف استقطاب عدد من المسافرين على خطوطها وخاصة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

وعلى صعيد آخر، تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات تسيير نظام التعويض في إطار المساهمة في تعويض تكاليف النقل، والذي يلغي النص الحالي الذي يعود إلى سنة 1997، حيث يهدف إلى دعم تكاليف نقل المواد لصالح المتعاملين الاقتصاديين اللذين يقومون بعملية التموين وكذا الصناعيين الممارسين في مجال الإنتاج والتحويل، قصد المحافظة على أسعار هذه المواد عند مستوياتها العادية عند وصولها إلى المستهلك.

ويستفيد من هذه التدابير ساكنة 19 ولاية جنوبية، وسيتم التكفل من خلال هذا النص الجديد بالنقائص المسجلة في السابق، لا سيما ما تعلق برقمنة إجراءات التعويض التي كانت تعرف بطء كبير نجم عنه ديون ومستحقات غير مسددة خلال السنوات المالية السابقة.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛
أما بخصوص موضوع اكتظاظ الأقسام، يجدر التنويه بأن هذه الظاهرة تمس نسبة قليلة جدا من المؤسسات التعليمية في بعض الولايات، وهو ناتج أساسا عن عدم استلام مشاريع الهياكل المدرسية المسجلة في آجالها المحددة.

وقد تم اعتماد حلول مكيّفة حسب كل وضعية، مؤسسة بمؤسسة، مثل إعادة التقسيم الجغرافي للمؤسسات التعليمية واللجوء إلى نظام الدوامين الجزئي أو الكلي في المدارس الابتدائية، العمل بأفواج تربوية متنقلة، فتح ملحقات بالمؤسسات التعليمية المجاورة مع توفير النقل والإطعام للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مؤسساتهم واستغلال المحلات المتخصصة في المتوسطات والثانويات.

وفيما يخص الإنشغالات حول إجراءات إلغاء تصنيف قطع أرضية فقدت طابعها الفلاحي، والتي هي موجهة إلى عمليات إنجاز مرافق عمومية، فإن الحكومة أحصت 29 عملية إلغاء تصنيف، بمساحة

إجمالية تقدر بـ 477,66 هكتار، منها عمليتين تخص ولاية المدية، بمساحة 2,1 هكتار، تتعلق بإنجاز ثانوية ومتوسطة.

أما بخصوص، الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية تجدر الإشارة إلى التعليم التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 12 سبتمبر 2023، قصد الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالتربية الوطنية قبل نهاية السنة الجارية.

وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، شرعت الحكومة بوضع تدابير وإجراءات سمحت هذه السنة بتوظيف 10.320 أستاذ في مختلف الأصناف من بين فئة حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، غير الأجراء.

حيث تعتبر هذه العملية الأولى من نوعها منذ الاستقلال، وقد سمحت برفع معدل التأطير الذي أصبح يساوي أستاذ واحد لكل 22 طالب، مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة، مما يدخل القطاع في سئم تجويد التعليم والتكوين العالين.

بينما بالنسبة لفئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء، الذين يشغلون مناصب مستدامة ومستقرة ومرتببات مشرفة، ستفتح أمامهم دورات لاحقة، يتم فيها تقسيم المناصب وفقا لاحتياجات كل مؤسسة جامعية.

وبالنسبة لعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، في مناصب شغل قارة وضمان تغطية اجتماعية كاملة للمعنيين، والذين يفوق عددهم نصف مليون، فلم يتبقى، كما قلت سابقاً، سوى 1 % من المعنيين بالإدماج على مستوى الهيئات والإدارات العمومية، وعددهم 2.540، أما الباقي في القطاع الاقتصادي العمومي فيمثل نسبة 26,8 %، والعملية متواصلة بوتيرة متسارعة تحت إشراف الدوائر الوزارية التي لها وصاية على المؤسسات المعنية.

أما بخصوص جهاز منحة البطالة، ففي شهر سبتمبر 2023، بلغ عدد المستفيدين من المنحة مليوني مستفيد، بغلاف مالي إجمالي قدره 492,4 مليار دج، منذ وضع الجهاز حيز التنفيذ.

وسعياً لرفع قابلية التشغيل للمستفيدين من هذه المنحة، وإلى غاية أوت 2023، تم توجيه وقبول 141.345 مستفيد من المنحة في أطوار التكوين، تخرج منهم 83.632 وتم تنصيب ما يقارب 26.000 في منصب عمل.

فيما يخص المعطيات الخاصة بالتشغيل، وإلى غاية 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل ما يقارب 334.000 عرض عمل أي بزيادة قدرها 38% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وقد عرفت التنصيبات ارتفاعاً بنسبة 27% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث بلغت 232.579 تنصيب، 43% منها في قطاع الخدمات و35% منها في قطاع الصناعة و19% في قطاع البناء.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

وفي مجال الصحة، فقد بادرت الحكومة بتنفيذ برنامج عمل صارم و جديد لتنظيم وتحسين مستوى الخدمات الصحية عبر كامل التراب الوطني، مع تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد المتوفرة وذلك خدمة للمواطن والمريض.

في هذا الإطار، تم العمل على تطبيق أحكام قانون الصحة الجديد، لاسيما فيما يتعلق بالخريطة الصحية الوطنية التي تكفل التوزيع العادل للخدمات الصحية، حيث تم إعداد جملة من النصوص التنظيمية الكفيلة بتحسين وترقية المنظومة الصحية.

ودون العودة لما ذكرناه سابقاً، تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتدعيم المؤسسات الصحية بالأطباء الأخصائيين لتعزيز التغطية الصحية المتخصصة للسكان وتحسين نوعية وفعالية النشاطات العلاجية، فقد تم توجيه هذه السنة في إطار أداء الخدمة المدنية، ما يعادل 2.318 مختص، وذلك من مجموع 3.003 منصب مالي تم فتحه لتوظيف الأطباء الأخصائيين، وتجدر الإشارة، بأنه قد تم تدعيم ولايات الجنوب هذه السنة بـ 442 أخصائي من مجموع 557 منصب عمل فتح لتوظيف ممارسين مختصين، أي بزيادة قدرت بـ 111 منصب عمل مقارنة بالسنة الماضية.

وبخصوص التكفل بفئة الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد، تم فتح فضاءات على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنياً الموزعة عبر التراب الوطني للتكفل التربوي والنفسي بهذه الفئة، كما يتم إدماج الأطفال الذين تسمح قدراتهم بالتمدرس في الوسط المدرسي العادي، في إطار الإدماج الكلي أو الجزئي من خلال الأقسام الخاصة المفتوحة على مستوى المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية الوطنية، وذلك عملاً بمخرجات اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالتكفل بالأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد على مستوى مصالح ديوان الوزير الأول.

وقد تم، برسم الدخول المدرسي 2023-2024، توظيف 400 مساعد للحياة المدرسية لفائدة الأطفال المتدربين الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد.

وعلى صعيد المساعدات الاجتماعية، يستفيد الأشخاص ذوي إعاقة بنسبة 100% وبدون دخل من منحة مالية تقدر بـ 12.000 دج شهرياً، بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية ومجانبة النقل الحضري والشبه الحضري أو التخفيض في تسعيراته بالنسبة للنقل عبر شبكة الطرقات والسكك الحديدية والنقل الجوي العمومي الداخلي.

بالنسبة للمساعدات التي تمنح من قبل صندوق النفقة، فقد تم تسجيل، منذ تأسيس الصندوق سنة 2016، حوالي 7.945 امرأة مستفيدة و14.745 طفل.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛ وبخصوص دور قطاع الشباب والرياضة في مجال التربية وترقية الصحة العمومية، فقد عملت الحكومة على بعث الرياضة المدرسية والجامعية، من خلال تشخيص الوضع الراهن وتحديد النقائص لتعميم الممارسة الرياضية في الوسط التربوي .

وعلى صعيد آخر، ينبغي التنويه أن القانون رقم 05-13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، يكفل الممارسة الرياضية لمختلف الفئات، بما فيهم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية مختلفة، حيث تحرص الحكومة على مرافقة الأشخاص والهيئات التي تهتم بهذه الفئة عبر تسخير

وتسهيل استغلال مختلف المرافق الرياضية، كما تسعى لتنظيم وهيكله الأنشطة الرياضية والترفيهية الموجهة لفائدة هاذة الفئة في إطار جمعيات رياضية متخصصة وإدراجها تحت لواء الاتحادية الجزائرية لرياضة المعاقين أو الاتحادية الجزائرية لرياضة الصم والبكم، بما يسمح مستقبلا بتنظيم منافسات رياضية لفائدتهم .

وبالنسبة لقطاع الثقافة، تعمل الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي الثقافي لبناء صناعة ثقافية تتفاعل مع عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية في مجال السينما وجرافية والكتاب والعروض الفنية الحية، كما تعمل على ترقية المطالعة العمومية والمقرئية من خلال خلق شبكة من مكتبات المطالعة العمومية في أنحاء الوطن.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا للحفاظ على الممتلكات الثقافية والمواقع الاثرية والشواهد الحضارية في بلادنا وإعادة الاعتبار لها وحمايتها من خلال عمليات ترميم المعالم والمواقع التاريخية. ففي هذا الإطار، وتطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية القاضية بضرورة تعزيز حماية التراث الثقافي الوطني وصون الذاكرة الجماعية والسهر على استرجاع الممتلكات الثقافية المتواجدة في الخارج، بغية حفظها وتأمينها، تم إنشاء خلية يقظة على مستوى وزارة الثقافة والفنون، تعمل بالتنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية على تقصي ومتابعة واسترجاع الممتلكات الثقافية الوطنية الموجودة بالخارج.

وقد كللت هذه الجهود، قبل أيام قليلة، باسترجاع قطعة أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة تتمثل في سيف الأمير عبد القادر، الذي كان مبرمجا للبيع في المزاد العلني بباريس، حيث تم اقتناؤه يوم 8 أكتوبر 2023 من طرف مصالح السفارة الجزائرية بباريس، ليتم ضمه إلى باقي التحف الأثرية والفنية التي تم استرجاعها مؤخرا والمحفوظة على مستوى المجموعات المتحفية الوطنية، على غرار سبعة بنادق يعود تاريخها الى الفترة العثمانية، كانت محل عرض للبيع في مزاد إلكتروني بلندن، قبل أن تتدخل مصالح الدولة الجزائرية لاسترجاعها.

كما تم استرجاع مخطط نادر وهام جدا تمت سرقة من طرف الاستعمار الغاشم اثناء هجومه على الأمير عبد القادر في 29 اوت 1842، هذا المخطوط التاريخي الذي الف سنة 1620 تم استرجاعه بعد أن حاولوا بيعه على مستوى المزاد العلني وهو موجود على مستوى وزارة الثقافة والفنون.

السيد الرئيس الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛ وفي مجال حماية مكونات الهوية الوطنية والحفاظ على الذاكرة الوطنية، تعمل الحكومة على تبليغ رسالة الشهداء من خلال عدة عمليات على المستوى الوطني أو المحلي، وتزامنا مع الاحتفال بالذكرى الستين لعيد الاستقلال تم إعداد ندوات تاريخية وأيام دراسية من تأطير أساتذة وباحثين مختصين. كما يتم الإعداد للاحتفال بالذكرى السبعين لإندلاع ثورة التحرير المجيدة، من خلال برنامج ثري يشمل جميع القطاعات.

وتسهر الدولة على تمجيد الشهداء واحترام رموز ثورة التحرير الوطني. واستجابة للكثير من الملاحظات المسجلة على مستوى العائلات الثورية، يتم إعداد مشروع قانون يعدل ويتم القانون رقم 04-99 المتعلق بالمجاهد والشهيد.

أما فيما يخص الإنشغال الذي رفعه أحد الإخوة حول الصعوبات التي تعترض عددا من المجاهدين لجمركة سياراتهم المستوردة، وهو نفس الإنشغال الذي كان محل مراسلة من قبل السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم، بودي الإشارة هنا أنه قد تمّ التكفل بهذا الملف على مستوى المديرية العامة للجمارك، التي باشرت الإجراءات اللازمة لجمركة هذه المركبات.

وفيما يخص الشق المتعلق بحرية الصحافة وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات، فإنهما فعلا مضمونان في الدستور ويعززهما القانون وتلتزم بهما الدولة طبقا للمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، باعتبارهما العمود الفقري للعمل الصحفي من جهة والبناء الديمقراطي والشفافية في التسيير من جهة أخرى.

وإن كانت إشكالية الوصول لمصادر المعلومة الرسمية قد شابها في أوقات سابقة بعض القصور، فإن أحكام القانون العضوي الجديد المتعلق بالإعلام وكذا مشاريع القوانين الجاري مناقشتها أمام البرلمان، تضمنها أكثر، وتشجع الصحفي على التثبت والتأكد من مصداقيتها قبل نشرها حماية لممارسة حقه في الوصول إلى المعلومة وحماية لحق المواطن في تلقي المعلومة الصحيحة.

كما أن الحكومة قد شرعت في تنفيذ إستراتيجية اتصالية جديدة تقوم على تنظيم لقاءات بين المسؤولين على الدوائر الوزارية ووسائل الإعلام لتقريب مصدر المعلومة من الصحفيين وتمكين المواطن من حقه في الحصول على المعلومة.

وعلى صعيد آخر، كان من الضروري الوقوف على واقع الإذاعات المحلية، الأمر الذي لم يغيب عن ذهن الحكومة، حيث تجتهد لتزويد الإعلام الوطني بكل ما يلزم لتجعله يتفرغ لأداء وظيفته الأساسية بكل أريحية.

السيد الفاضل المحترم، السيدات والسادة الأفاضل؛

في الأخير، أودّ أن أؤكد لكم بأن الحكومة تولي بالغ الأهمية لتعزيز العمل المشترك والمتواصل مع البرلمان، وفقا لاستراتيجية واضحة نعمل عليها منذ أكثر من سنتين، بهدف تعزيز الاستجابة لآليات الرقابة البرلمانية والتقيد الصارم بالأحكام الدستورية ذات الصلة، وكذا الإسهام في تحسين سير هذه الآليات.

وتعمل الحكومة جاهدة على تحقيق التحول من مقارنة تبرير الوضع القائم، التي سادت فيما سبق، إلى مقارنة التكفل الفعال والسريع بانشغالات ومطالب المواطنين، لاسيما من خلال الأمانة الثقيلة التي تقومون برفعها عبر أسئلتكم ومداخلاتكم.

وفي إطار تجسيد هذا المسعى، سيتم إنشاء منصة رقمية، على مستوى وزارة العلاقات مع البرلمان تربط كل القطاعات الوزارية وكذا ديوان الوزير الأول، بما يضمن العصرية والفعالية المطلوبتين.

تلكم هي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة الأفاضل، أهم ما رأيت أنه من الضروري توضيحه ردا على تساؤلاتكم وانشغالاتكم، وسيتكفل أعضاء الحكومة، كل فيما يخصه، بنشر التفاصيل المرتبطة بها عبر وسائط الإتصال التابعة لدوائره الوزارية، كما أنهم مدعوون أيضا إلى التطبيق الصارم



للتعليمات المرتبطة بضرورة السهر على الرد على انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
واستقبالهم في إطار منظم.
وفي الختام أجدد التزام الحكومة بمضاعفة جهودها من أجل مواصلة التجسيد الميداني لالتزامات السيد
رئيس الجمهورية، خدمة للأهداف السامية وحتى نكون في مستوى تطلعات مواطنينا وشعبنا العظيم في
بناء جزائر جديدة قوية، آمنة ومستقرة ومزدهرة .
شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته